



P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: <https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index>



The Extent of the Role played by Accounting Disclosure On The Financial Statements according to the Accounting Standard (IFRS 7) An exploratory study of the opinions of a number of accountants and auditors at the Northern Technical University

Mustafa Saher Raouf
Presidency of the Northern Technical University

Article Informations

Received : 23. 12. 2024
Accepted : 08. 01. 2025
Published online : 01. 06. 2025

Corresponding author :
Name : Mustafa Saher Raouf
Affiliation : Presidency of the Northern Technical University
Email:
mustafasaher919@gmail.com

Key Words:
keyword1, Accounting Disclosure
keyword2, Financial Statements
keyword3,, Accounting Standard (IFRS 7)

A B S T R A C T

The research aims to identify the correlation and impact between accounting disclosure (an independent variable) and the financial statements according to accounting standard No. 7 through a survey of accountants and auditors at the Northern Technical University

To achieve the objective of the research, the questionnaire form was prepared and distributed to the university sample as a random sample, where 36 forms were distributed and 34 were retrieved and the number of forms valid for analysis was found (32) form and the research relied on the descriptive analytical approach to answer the research hypotheses and reach results.

The research reached several conclusions, the most important of which is that the disclosure of financial statements in accordance with accounting standard (IFRS 7) helps economic decision makers in evaluating the financial position of the achievements and work carried out by the university surveyed and determine the specifications and special features associated with the nature of its business



THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE:
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

مدى الدور الذي يؤديه الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية وفق المعيار
المحاسبي (IFRS 7)
دراسة استطلاعية لآراء عدد من المحاسبين والمدققين في الجامعة التقنية الشمالية

المستخلاص

يهدف البحث الى التعرف على علاقة الارتباط والاثر بين الإفصاح المحاسبي (متغيراً مستقلاً) وبين القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم 7 من خلال استطلاع آراء من المحاسبين والمدققين في الجامعة التقنية الشمالية

وتحقيق هدف البحث تم اعداد استمارة الاستبانة وزعت على عينة الجامعة كعينة عشوائية حيث تم توزيع 36 استمارة وتم استرجاع 34 وتبيّن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (32) استمارة واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على فرضيات البحث والوصول الى نتائج.

وتوصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها ان الإفصاح عن القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم (7) يساعد أصحاب القرار الاقتصادية في تقييم المركز المالي لإنجازات والاعمال التي تقوم بها الجامعة المبحوثة وتحديد المواصفات والمميزات الخاصة المرتبطة بطبيعة اعمالها. وخرج البحث بعدة توصيات اهمها ضرورة التزام الجامعة المبحوثة بنشر قوائمها المالية بشكل سهل يساعد متذدي القرار على إجراء المقارنة بين المعلومات سواء بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى وفق المعيار المحاسبي (7).

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي ، القوائم المالية ، المعيار المحاسبي (IFRS 7)

المقدمة:

ارتبط ظهور الإفصاح المحاسبي بظهور الشركات المساهمة والغير المساهمة، وإلزامها بنشر قوائمها المالية دورية ولتقديم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من المساهمين والمقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها، ومركزها المالي، بغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (الجوهرية) التي حدثت خلال الفترة الماضية، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية الصحيحة والدقيقة بناءً على درجة الإفصاح المالي، وكذلك إلى زادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة الشركات بصورة عامة إلى التمويل عن طريق أسواق المال، وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد هذا الامر شرطاً أساسياً

لتأسيس وإدارة أسواق مال كفء، وان على الالغلب ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية كبيرة، أو شبه حكومية تلزم الشركات المتعاملة بإتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة، حتى يكتسب الإفصاح عن القوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين.

لقد عانى الاقتصاد العراقي طوال عقود مضت من مشكلات عدّة، ولعل واحداً من أبرز تلك المشكلات هي معضلة غياب أو ضعف الاستثمار، ولعل الكثير من الأراء قد ظهرت التفسير أسباب فشل عملية الاستثمار في الاقتصاد العراقي، مثل مشكلة التمويل إضافة إلى الظروف السياسية غير المؤاتية دائمًا" وغياب الباعث على الاستثمار فضلاً عن اللوائح التنظيمية والتشريعية التي تضعها الدولة، وتتطلب هذه الحالة إلى الدقة وإلى استخدام أدوات جديدة في معالجة وظيفة النظام المحاسبي، من أجل أن توفر المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستثمرين، والمالكين والممولين وغيرها. ينطلق البحث من مشكلة مفادها عدم تقديم المعلومات الواجب الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية بشكل كافي، فقد وجد أنه من المناسب تناول هذين المتغيرين ضمن إطار شمولي فقد تضمن المباحثات الآتية : المبحث الأول منهجية البحث ، المبحث الثاني احتوى على الجانب النظري، وان المبحث الثالث الجانب العملي ، واختتم البحث بالباحث الرابع (الاستنتاجات) (والنوصيات)

المبحث الأول

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

أدى قصور القوائم المالية إلى تباين واختلاف المصالح المؤسسة المبحوثة التي تقوم باعداد القوائم المالية تختلف نظرتها عن القائمين بتقديم تلك القوائم مما أدى لاختلاف وجهات النظر بين الأطراف المختلفة مما يؤدي إلى صعوبة في توفير مفهوم للافصاح المحاسبي وعليه يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1. ما علاقة الارتباط بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية ووفق المعيار رقم 7.
 2. ما علاقة الأثر بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم 7.
- ثانياً : أهمية البحث :** تأتي أهمية هذا البحث من خلال الفقرات التالية:

1. ابراز دور الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم 7
2. تكمن أهمية البحث في كونه واحد من البحوث المهمة التي تناولت مع موضوعين مهمين حظيا باهتمام الباحثين اذ يعد الإفصاح المحاسبي و المعيار المحاسبي رقم 7 من المواضيع المهمة ذات تأثير في جوانب عدة بالجامعة المبحوثة .

ثالثاً: **هدف البحث:** في ضوء ما ذكر في طبيعة مشكلة البحث مسبقاً فإن اهداف البحث تتحصر في النقاط الآتية:

1. توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي من خلال القوائم المالية .
2. بيان اثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية وفق معيار رقم 7.
3. بيان علاقات الارتباط والاثر بين الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم 7

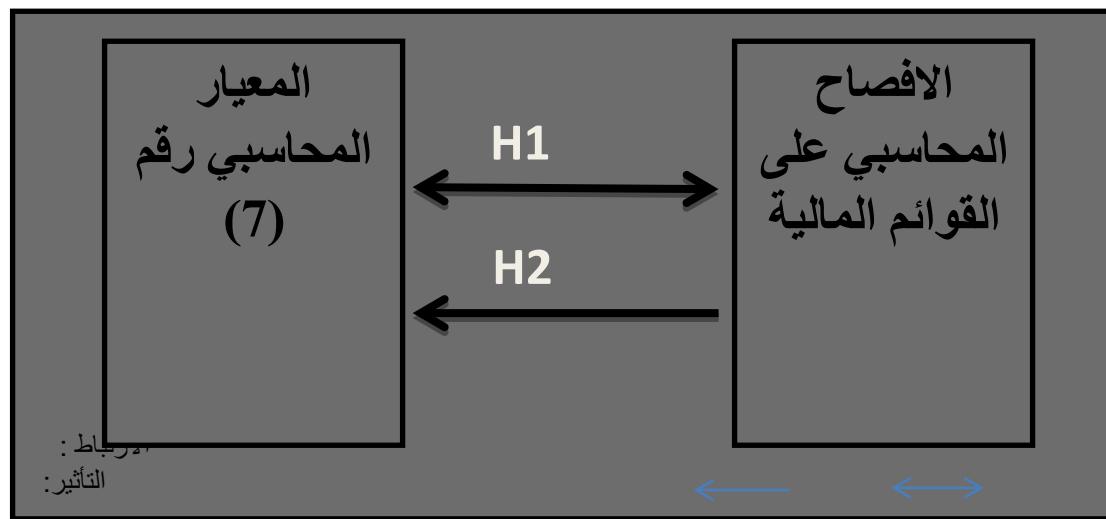
رابعاً: فرضية البحث:

استناداً إلى مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها يتم صياغة الفرضية التالية:

اولاً: وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة احصائية معنوية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والمعايير المحاسبي رقم (7) على مستوى الجامعة المبحوثة.

ثانياً: وجود تأثير ايجابية ذات دلالة احصائية معنوية للإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في المعيار المحاسبي رقم 7 على مستوى الجامعة المبحوثة.

خامساً: **المخطط الفرضي للبحث :** في ضوء فرضيات البحث، تم اعتماد مخطط البحث الآتي:



المصدر: من الباحث

سادساً: **منهج البحث :** ان طبيعة الظاهرة قيد البحث تفرض على الباحث اختيار المنهج الذي يساعدهم في مجال التوصل الى الحقائق المقبولة والنتائج الأكثر دقة على اعتبار ان المنهج هو مجموعة من الأساليب الهادفة الى جمع البيانات بأسلوب منظم بغية إيجاد مجموعة من الحلول وعلى وفق هذا السياق فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات وتبنيتها وتحليلها ومن ثم تفسيرها بهدف وصف الظاهرة قيد الدراسة

المبحث الثاني

اولاً - الافصاح المحاسبي

1- مفهوم الافصاح المحاسبي .

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الافصاح المحاسبي ، وان هذا الاختلاف يرجع الى تباين المصالح للأطراف المعنية ، فالطرف الذي يعد القوائم المالية والمسؤول عنها تكون نظرته حول ادارة المؤسسة وهي تختلف عن نظرة من يدقق القوائم المالية وليس بالضرورة ان تلتقي وجهات النظر لكليهما ولهذين النظرين تختلف عن مستخدم هذه القوائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، وان وجهات النظر السابقة ليس بالضرورة أن تلتقي مع وجهة النظر الرقابية . وبناءا على هذه الاختلافات في وجهات النظر يصعب توفير مفهوم للإفصاح يكون عاما وموحدا لضمان مستوى كافي من الافصاح يحقق رغبات الأطراف في هذا المجال (مطر، 2004: 334). ويمثل الافصاح "عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الادارة الى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للشركات والفضلة في الاستثمار فيها". وقد عرفه (Hendrikson) "بأنه اعلام بشكله الصريح لمستخدمي التقارير والقوائم المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية ام منح قروض" وعرف ايضا بأنه "تصميم واعداد الكشوفات المالية وبحيث تصور بشكل واضح ودقيق في الأحداث الاقتصادية، والتي أثرت على المنشأة في الفترة السابقة وان تحتوي على معلومات كافية مما يؤدي بها الى ان تكون نافعة لاتخاذ القرارات" (خضير ، 2009: 43). وبناء على ما تقدم أن الافصاح هو اعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأة بشكل دقيق وواضح ومفهوم ومختصر بدون المس بالمحظى الجوهرى واهمية المعلومات وتقديمها الى مستخدمي هذه التقارير بشكل واضح ومفهوم من خلال كمية ونوعية المعلومات التي يجب أن تقدم في القوائم المالية وطريقة عرض هذه المعلومات بشكل تفصيلي وكاف لتمكين المستفيدين والمستخدمين من الاستفادة من هذه المعلومات. (كرجي، وآخرون ، 2005 ، 13)

2- تعريف الافصاح المحاسبي .

عرف الافصاح المحاسبي بأنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز ، وكما عرف ايضا بـث روح المعرفة اونقل وانتقال المعلومة من المصدر نفسه وانتاجها الى مستقر الاستفادة منها، او استخدامها ويمكن القول بأنه نقل هادف للمعلومات الدقيقة من يعلمها لمن لا يعلمها ، حيث

يمكن القول بأنه اظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلقة بالوحدة المحاسبية وهذا الامر يعني ان تظهر المعلومات بشكلها الصحيح في القوائم المالية والقاري المحاسبية بلغة واسعة النطاق ومفهومه للقارئ . (العكر, 2010, 25)

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه : بث المعرف او العلوم المحاسبية أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو بالحقيقة نقل هادف إلى نقل المعلومات من يعلمها لمن لا يعلمها . (عبداللطيف, 2014, 12)

3- اهمية الافصاح المحاسبي

ان اهمية الافصاح المحاسبي هو التقرير المالي للشركات بشكلها العام حيث يشكل بصورة اساسية عاملًا، مهماً في ازدهار الاعمال حيث تقوم على الثقة في المشاريع الاستثمارية، والاقتصادي، وذلك من خلال علاقتها الوثيقة والكبيرة مع الهيئة المشرعة والحكومية، ومن خلال تقييدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، ومن حيث تعد البيانات المالية للشركات من المصادر الهامة والصحيحة للمعلومات بالنسبة لمتخذى القرارات المالية والاقتصادية، ويساعد الإفصاح الكافي لاصحاب القرار في تقييم المركز المالي وكذلك الاعمال التجارية والإنجازات التي تقوم بها هذه الشركات، وتحديد المواصفات والمميزات الخاصة والمرتبطة بطبيعة اعمال هذه الشركات . (العلول, 2018, 24)

4- العوامل المؤثرة بالإفصاح المحاسبي : هناك العديد من العوامل المؤثرة بدرجة الإفصاح المحاسبي ويمكن تلخيصها كما يلي : (حسو ، رشيد, 2019, 722)

1. العوامل البيئية(الاستدامة): تختلف التقارير والمخرجات المالية من دولة لأخرى، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل وظروف أخرى، تكون ناتجة عن حاجة المستفيدين واصحاب القرار إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي (شرف) على الشركات وترقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.
2. العوامل ذات العلاقة بالشركة: ان من العوامل المتعلقة بالشركة والتي لها الدور المؤثر على مستوى الإفصاح والعرض المالي، وان عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وتقديمها بشكل عادل ومتوازن مناسب ودقيق لمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة، ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة، ناتجة عن

كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى ، وفضلاً عن عامل آخر ومهم هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية حيث يؤثر مباشرة، في زيادة درجة الإفصاح حسب الضوابط والتعليمات الخاصة بالأسواق المالية، وأخيراً اجراءات المدقق (الخارجي)، والذي يقوم بتدقيق الحسابات الشركة بصورة دقيقة من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة وقواعد مهنية يفرضها عليه القانون.

3. المعلومات المالية: تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من المقومات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها المستفيدين منها، وأن تكون هناك مصداقية بهذه المعلومات بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة.

5- الإفصاح المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الدولية: (فضيل، حمزة، 2015، 9، 2015)
أولت المعايير المحاسبة الدولية، عناية كبيرة بالإفصاح، وفيما يلي أهم الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح عن الأمور المهمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

الإفصاح في القوائم المالية IAS1: يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية تقديم القوائم المالية معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، من خلال تقديم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها، وقد أوضح المعيار الدولي رقم (1) البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها والمتمثلة المتعارف عنها والموصي بها في معايير المحاسبة الدولية وهناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية وهي :

أ. تحديدتها بوضوح وتمييزها عن المعلومات الأخرى التي يتم عرضها في نفس التقرير .

ب. يجب بيان الأمور التالية عن القوائم المالية بوضوح وهي:

- اسم المنشأة التي تعود لها القوائم المالية.

- اسم القائمة وتاريخها .

- فيما إذا كانت القوائم المالية منفردة بالنسبة للمنشأة أو موحدة لمجموعة من المنشآت.

ج. العملة التي يتم إعداد القوائم المالية بها .

د. يتم تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية **IFRS** فقط وفق ما يتم عرضه من هذه المعلومات في القوائم المالية أما المعلومات الأخرى فلا يشترط إعدادها وفق المعايير الدولية إذا كانت تمتاز بالدقة والموثوقية.

6-أهداف الإفصاح المحاسبي: (الصافي، 2015، 73)

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح بشكلها العام.

- 1- وصف الصحيح للمفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية من توفير مقاييس هامة، وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس الأخرى المنشورة في القوائم المالية .
- 2- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها، واقتراح مقياس ملائم لها.
- 3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به، وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية .
- 4- توفير معلومات محاسبية(مالية) هامة في التقارير المالية وأي أمور محاسبية أخرى.

6- انواع الإفصاح المحاسبي : (محمد، 2012: 18)&(فرحان، 2012: 17)

تبين الآراء حول انواع الإفصاح في (التقارير والقوائم المالية) للمعلومات المحاسبية حسب وجهات النظر ويعزى سبب ذلك في تضارب واختلاف مصالح الجهات المستفيدة حيث يمكن تقسيم الإفصاح إلى الانواع الآتية :

- الإفصاح الوقاني (التقليدي) **Protective Disclosure**: يجب أن تكون المعلومات بموجب هذا النوع من الإفصاح على أعلى درجة ممكنة من الدقة والموضوعية لكي لا يتم اساءة استخدامها ، حتى اذا تم استبعاد الكثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة وذلك لأغراض اتخاذ القرارات يفترض أن لهذا المفهوم التقليدي للإفصاح مستخدما او مستثمرا عاديا متوسط الذكاء والفهم يكتفي بمعلومات محددة تجعل التقارير المالية غير مضللة. ومن بين ما يتطلب الإفصاح الوقائي هو البحث عن الأخطاء وكشفها وبيان السياسات المحاسبية المستخدمة وتصحيح هذه الأخطاء المكتشفة في القوائم المالية ، كذلك الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة والارتباطات المالية المحتملة والإفصاح عن الأحداث اللاحقة.

- الإفصاح التقاضي **Differential Disclosure**: ان هذا النوع من الإفصاح يتم التركيز في التقارير المالية بصورة دقيقة على التفاصيل او الاختلاف بين البنود بعد المقارنات لبيان التغيرات الجوهرية او التقاضيات فيها . (محمد، 2012: 18)

- الافصاح الإعلامي (التفصيقي) **Informative Disclosure** : ظهر هذا النوع (الاعلامي) من الافصاح لغرض الافصاح الكافي والملائم (للمعلومات المالية) وذلك لاتخاذ القرارات الملائمة والهادفة ومن الأمثلة لهذه المعلومات هي الافصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والانفاق الرأسمالي والافصاح عن التطور التاريخي للأمور المالية والتقارير القطاعية **Segmental reporting** والتقارير المرحلية **Interion reporting** والافصاح عن التغيرات في مستوى الأسعار والافصاح عن التنبؤات المالية **Financial forecast** والافصاح عن العناصر العادلة وغير العادلة والفصل بينهما عند اعداد القوائم المالية والافصاح عن التغيرات في أسعار الصرف ومكاسب وخسائر التغيرات في العملات الأجنبية والافصاح عن السياسات المستخدمة والطرق لحساب الفرق في العملات والمعاملات الأجنبية (الشيرازي: 1990، 330). كما يمكن أن نستعرض وجهات النظر الأخرى بتقسيم الافصاح على الأنواع الآتية: (الهناوي: 2001، 37-39)

1. الإفصاح الشامل **full Disclosure** أن تكون التقارير المالية شاملة وتحتوي على جميع المعلومات المحاسبية وكذلك تغطية كافة الأحداث المتعلقة بالشركة الأهمية ذلك عند اتخاذ القرارات
- 2- الإفصاح العادل **Fair Disclosure** يهتم هذا النوع من الإفصاح باحتياجات جميع الأطراف المستقيدة إذ يتوجب اصدار ونشر القوائم المالية والتقارير بالشكل العادل وعدم التفضيل بين الفئات والتحيز لمصلحة فئة دون الأخرى لذلك يجب مراعاة كافة المصالح بشكل عادل و موضوعي
4. الإفصاح الكافي **Adequate Disclosure** يتضمن هذا النوع بالإفصاح عن الحد الأدنى والضروري للمعلومات المحاسبية التي يجب توفرها في القوائم المالية ويقصد بالحد الأدنى أي أنه ليس بالضرورة التقيد بشكل دقيق لأنه يختلف حسب الحاجة لكل فئة من فئات المصالح لأنه يؤثر على اتخاذ القرار، فضلا عن أن المستفيد من هذه المصالح يجب أن يكون لديه خبرة و دراية فهو يستهدف المستخدم المتطلع مما سبق من استعراض لأنواع الافصاح المحاسبي ، يجب ان يكون الافصاح شاملاً وعادة وكافية لأهمية لالاف المستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثرون، فيجب توفر لمتذبذب القرار المعلومات الكافية والشاملة من خلال التقارير المالية الواضحة غير المضللة ليساعد في اتخاذ القرار الصائب.

7- طبيعة ونوع (المعلومات المحاسبية) والتي يجب الإفصاح عنها (العمر, 37, 2010) & (مطر والسوسيطي ، 2008 ، 342)

بعد تحديد المستهدف او الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية والغرض الذي ستستخدم فيه تتتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواه في البيانات المالية التقليدية وهي بيان المركز المالي ، بيان الدخل ، بيان التدفقات النقدية ، بيان التغيرات في حقوق الملكية هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعد ضرورية لكن لتعذر الإفصاح عنها في صلب البيانات المالية تعرض في الملاحظات المرفقة في البيانات المالية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات . وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يتربت على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحدودات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم ومن هذه الافتراضات مثلاً التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول مما يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل ومن المفاهيم الأخرى التي تشكل قياداً على نطاق الإفصاح المحاسبي مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر (مطر والسوسيطي ، 2008 ، 342) .

إذاء ما تقدم فإن توفير الإفصاح المناسب في البيانات المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف المحاسبية التي تحكم إعداد هذه القوائم ، والخطوة الأولى في هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عادها من الخاصية الأخرى للمعلومات ، وذلك على أساس أن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن يتمحور حوله مفهوم الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقابلة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات من جهة أخرى التي تمثل قياداً على ملاءمتها ، كالموضوعية والأهمية

ثانياً- القوائم المالية :

حسب ما ورد عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في التعريف بأهداف المحاسبة المالية تمثل القوائم المالية ، المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية ، والقوائم المالية الأساسية هي تلك القوائم التي تعد بصورة منتظمة دورية من الحسابات وتتوفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المالية والمحاسبية الالزمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وقد حد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية مجموعة متكاملة من القوائم المالية يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية هذه المجموعة من القوائم المالية الأساسية : قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية.

(بنداس, 2018, 36)

1- قائمة الدخل:

2- قائمة التغيرات في حقوق الملكية قائمة المركز المالي (الميزانية).

3- قائمة التدفقات النقدية

4- قائمة التغير في حقوق المساهمين (حقوق الملكية)

2- أهداف القوائم المالية: (نشوان, 2017, 119)

تتعدد أهداف القوائم المالية وفقاً لما تقدمه من معلومات مالية لكافة الفئات المستخدمة لها؛ فهي تساعد في التنبؤ بنتائج نشاط المنشأة وتقدير أدائها وإجراء المقارنات الالزمة كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستخدام الأمثل لموارد المنشأة.

ومن أهم أهداف القوائم المالية تتلخص بما يلي :

• اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.

• التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة.

وكما اضاف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (IFRS) اهداف اخرى للقوائم المالية تتمثل بما يلي :

• توفير البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه المنشأة.

• توفير البيانات الالزمة عن نشاط المنشأة ومقدرتها الكسبية.

بيان مصادر أموال المنشأة وأوجه استخدامها وما طرأ على كل منها من تغيرات خلال مدة مالية معينة.

3-معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (IFRSs & IASs) المنقاة:
(IAS1, IAS7z IFRS1,))

International Financial Reporting Statement(IFRSs & IASs) Selected

أولاً: معيار IAS1 عرض القوائم المالية

Presentation of Financial Statements

يعد معيار عرض القوائم المالية من اهم معايير الإبلاغ المالي الدولي، كونه يمكن ان يشمل غالبية المعايير الاخرى من جانب العرض والإفصاح، إذ ان الطابع العام لهذا المعيار هو طابع نظري، إذ يهتم بالنواحي (الشكلية والخاصة) بالقوائم المالية، وان الهدف من معيار المحاسبة الدولي IAS1 هو تحديد الأساس لعرض القوائم المالية للأغراض العامة، وذلك لضمان امكانية المقارنة مع القوائم المالية للوحدة الاقتصادية لفترات السابقة كذلك امكانية المقارنة مع القوائم المالية للوحدات الاقتصادية الاخرى. ويركز المعيار على عرض القوائم المالية ذات الغرض العام للوحدات الاقتصادية باعدادها وعرضها سنويا لتلبية الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين وذلك لغرض اتخاذ القرارات بالاعتماد على هذه المعلومات" (جعارات، 2015، 46) وفيما يأتي عرض لهذه القوائم:

1. القوائم المالية

1.1 قائمة المركز المالي Statement of financial position

قائمة المركز المالي: " تصوير للوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة معينة وبالتالي فان محتوياتها هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الارصدة تميزاً لها عن التدفقات التي تمثل القوائم المالية الاخرى". وهناك محدودية لاستخدام قائمة المركز المالي في توفير كافة المعلومات اذ ان الكثير من ارقام هذه القائمة يتاثر الى حد كبير بأحداث وظواهر لا يتم الاعتراف بها محاسبياً مثل التغيرات بالاسعار كما ان الارقام الواردة فيها لا تمثل مقاييس متجانسة لانها عبارة

عن نسيج من عناصر مختلفة للأصول والخصوم التي يتم تقويمها على أساس التكلفة التاريخية او التكلفة الجارية او أسعار السوق او القيم الدفترية، وال استخدامات الرئيسية لقائمة المركز المالي تتركز في مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تقييم بعض خصائص الوضع المالي للوحدة الاقتصادية(شاهين،2011،124).

وبموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية يتم تسجيل الأصول غير المتدولة والالتزامات بالتكلفة او القيمة العادلة عند البداية في البيانات المالية، بالنسبة للأصول غير المتدولة والالتزامات الناشئة عن المعاملات التي تتم على اسس تجارية بحثه، ستكون بشكل عام متساوية للاسعار المتفاوض عليها.(Alibhai,2020,69).

1.2 قائمة التدفق النقدي Cash flows Statement

وهي قائمة التي تعرض من خلالها عن فترة معينة للتدفقات النقدية (المالية) من الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية وفقاً للأسس النقدي. ولم يطرق المعيار IAS1 إلى استعراض قائمة التدفقات النقدية بشكل مفصل، وإنما اكتفى بذكر تعريف لها وذلك لأن هناك معيار خاص بالتدفق النقدي وهو معيار IAS7 (IAS1,Pr111).

1.3 قائمة الربح أو الخسارة وقائمة الدخل الشامل الآخر

Profit or loss section or Statement & Other comprehensive income section

يعرف الربح او الخسارة حسب معيار IAS1 على انه "اجمالي الدخل ناقصاً المصروف، باستثناء مكونات الدخل الشامل الآخر". كما يعرف الدخل الشامل الآخر، على انه يشمل "بنود الدخل والمصروف بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف التي لا يتم الاعتراف بها في الربح او الخسارة". ويتتيح المعيار حرية عرض القائمتين منفصلتين او عرض قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة الربح والخسارة(معيار الحاسبة،IAS1).

وفي السنوات الأخيرة تم استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات، ونتيجة لذلك، فإن الإبلاغ عن الأرباح والخسائر المتعلقة بالتغييرات في القيمة العادلة لها وضعت ضغوطاً على قائمة الربح او الخسارة، لأن القيمة العادلة تتغير باستمرار، فقد حدد FASB عدداً محدوداً من المعاملات التي يجب تسجيلها في الدخل الشامل، ومن الأمثلة على ذلك المكاسب والخسائر غير المحققة من استثمارات الديون المتاحة للبيع، ويتم استبعاد هذه المكاسب والخسائر من صافي

الدخل، مما يقلل من التقلبات في صافي . الدخل الناتج عن التقلبات في القيمة العادلة. فالدخل الشامل يشمل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة ماعدا تلك الناتجة عن استثمارات المالك والتوزيعات لأصحابها، وبالتالي يشمل جميع المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل، ولكنها تؤثر على حقوق الملكية (التبني وآخرون، 2021، 75).

1.4 قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of changes in equity

يتطلب معيار IAS1 من الوحدة الاقتصادية تقديم قائمة منفصلة بالتغييرات في حقوق الملكية ويجب ان تظهر الوحدة الاقتصادية اجمالي (الدخل الشامل للفترة)، كما يجب ان تتضمن البنود الآتية: المبالغ المنسوبة الى مالكي الشركة الام والاطراف غير المسيطرة، اثار اي تطبيق باشر رجعي للسياسات المحاسبية، التسويات بين القيم الدفترية في بداية ونهاية الفترة لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية، الإفصاح بشكل منفصل لكل مكون من مكونات الدخل، الربح او الخسارة (IAS1, Pr106).

وهناك نوعان من التغيرات في حقوق المساهمين وهما: الاول التغيرات التي تنشأ من المعاملات مع المساهمين مثل اصدار الاسهم الجديدة ودفع ارباح الاسهم، اما النوع الثاني فهو التغيرات الناتجة عن التغيرات في اجمالي الدخل الشامل، مثل صافي الدخل للفترة، اعادة تقييم الاصول غير المتداولة ، والتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع(التبني وآخرون، 2021، 206).

المبحث الرابع

الجانب العملي

اولا: وصف متغير الإفصاح المحاسبى عن القوائم المالية على مستوى الجامعة المبحوثة وتشخيصه

افرزت معطيات الجدول(1) ان هناك اتفاقاً عاماً لدى المبحوثين بشأن متغير الإفصاح المحاسبى عن القوائم المالية، اذ بلغت نسبة الاتفاق (92.57) وبوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.81) وبنسبة استجابة (88.10) ومعامل اختلاف (18.44), علماً ان هذا المتغير غطى مجموعة من الفقرات الفرعية من (x1) الى (x8) وكان الاسهام الافضل للفقرة (x3), والتي اكدهت على (تميز الجامعة المبحوثة بالشفافية والمصداقية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية)، وكان ذلك بنسبة اتفاق عام بلغت (98.10), الامر الذي يؤكد افصاح الجامعة المبحوثة عن المعلومات المحاسبية وبدون تحيز, اذ تؤثر المعلومات التي تظهر في القوائم المالية على موقف متخذ القرار, وبما يسهم بالمساعدة في اقتراح مقياس ملائم للقوائم المالية.

جدول (1)

وصف متغير الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية

نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة												الأنسنة	
				أتفق بشدة		لا أتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة			
				%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
83.80	20.53	0.86	4.19	3.1	1	3.1	1	0	0	59.4	19	34.4	11	X1	نسبة الاستجابة الإجمالية		
91.80	12.20	0.56	4.59	0	0	0	0	3.1	1	34.4	11	62.5	20	X2	نسبة الاستجابة الإجمالية		
91.20	10.96	0.50	4.56	0	0	0	0	0	0	43.8	14	54.3	18	X3	نسبة الاستجابة الإجمالية		
83.80	29.36	1.23	4.19	9.4	3	3.1	1	0	0	34.4	11	53.1	17	X4	نسبة الاستجابة الإجمالية		
86.80	22.35	0.97	4.34	3.1	1	3.1	1	6.3	2	31.3	10	54.3	18	X5	نسبة الاستجابة الإجمالية		
90	14.89	0.67	4.50	0	0	0	0	9.4	3	31.3	10	59.4	19	X6	نسبة الاستجابة الإجمالية		
86.80	13.82	0.60	4.34	0	0	0	0	6.3	2	53.1	17	40.6	13	X7	نسبة الاستجابة الإجمالية		
90.60	23.40	1.06	4.53	3.1	1	6.3	2	0	0	15.6	5	75	24	X8	نسبة الاستجابة الإجمالية		
88.10	18.44	0.81	4.40	2.34		1.95		3.14	38.41		54.16		المعدل العام	المعدل العام	المعدل العام		
				4.24					92.57								

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء نتائج برنامج التحليل الاحصائي spss26

ثانياً: وصف متغير المعيار المحاسبي رقم 7 على مستوى الجامعة المبحوثة وتشخيصه

أوضحت معطيات الجدول(2) ان هناك اتفاقاً عاماً لدى المبحوثين بشأن متغير المعيار المحاسبي رقم 7, اذ بلغت نسبة الاتفاق (91.83) وبوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.87) وبنسبة استجابة (87.40) ومعامل اختلاف (19.94), علما ان هذا المتغير اشتمل على مجموعة من الفقرات الفرعية من (Y1) الى (Y8) وكان الاسهام الاكبر للفقرة (Y6), والتي اكدهت على ان (قائمة التدفقات النقدية) تساعد المؤسسة على توليد تدفقات نقدية صافية مستقبلاً, وكان ذلك بنسبة اتفاق عام بلغت (94.90), اذ تساعد قائمة التدفقات النقدية محل القائمة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عندما يحين موعد سدادها, وبما ان المعيار الدولي رقم 7 يهتم بتوفير معلومات حول التغييرات في النقدية , فان قائمة التدفقات النقدية المؤسسة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة باعتبارها أداة ضرورية في الإدارة وفي عملية التقدير.

جدول (2)

وصف متغير المعيار المحاسبي رقم 7

نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %	الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة												الأسئلة	
				أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة		أتفق بشدة			
				%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
86.80	13.82	0.60	4.34	0	0	0	0	6.3	2	53.1	17	40.6	13	Y1	المعياري المالي		
90.60	22.30	1.01	4.53	3.1	1	6.3	2	0	0	15.6	5	75	24	Y2			
88.80	13.96	0.62	4.44	0	0	0	0	6.3	2	43.8	14	50	16	Y3			
85.60	25.23	1.08	4.28	6.3	2	3.1	1	0	0	37.5	12	53.1	17	Y4			
85.60	21.50	0.92	4.28	3.1	1	3.1	1	3.1	1	43.8	14	46.9	15	Y5			
91.20	10.96	0.50	4.56	0	0	0	0	0	0	40.6	13	54.3	18	Y6			
83.80	29.36	1.23	4.19	9.4	3	3.1	1	0	0	34.4	11	53.1	17	Y7			
86.80	22.35	0.97	4.34	3.1	1	3.1	1	6.3	2	31.3	10	56.3	18	Y8			
87.40	19.94	0.87	4.37	3.13		2.30		2.75		37.91		53.91		المعدل العام	المعدل الكلي للبعد		
				5.43						91.83							

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء نتائج برنامج التحليل الاحصائي spss26

ثالثاً: اختبار طبيعة علاقات الارتباط بين متغيري البحث

يهدف هذا التحليل لاختبار علاقات الارتباط بين متغيري البحث المتمثلة بـ(الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والمعيار المحاسبي رقم 7) إعتماداً على معامل الارتباط-(Person-Correlation), اذ يؤشر يجسد مضمون هذا التحليل اختبار الفرضية الرئيسية الاولى والتي نصت على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والمعيار المحاسبي رقم 7 من وجهاً نظر افراد عينة الدراسة، وبمتتابعة معطيات الجدول(3) يتضح وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بينهما، بدلالة قيمة معامل الارتباط بينهما البالغة(0.84) وعند مستوى معنوية(0.05)، وتشير هذه النتائج إلى قوة ومعنى علاقة الارتباط بين المتغيرين لتوءش قبول الفرضية الرئيسية الاولى والتي تؤكّد على قدرة متغير الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تفسير متغير المعيار المحاسبي رقم 7 والتباين به.

نتائج علاقات الارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والمعيار المحاسبي رقم 7

Sig	الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
0.000	0.84**		
n=32	** $P \leq 0.05$	SPSS26	المعيار المحاسبي رقم 7

المصدر: من اعداد الباحث في ضوء نتائج برنامج SPSS26

رابعاً: اختبار طبيعة التأثير بين متغيري البحث

يؤشر مضمون هذه العلاقة اختبار فرضية البحث الرئيسية الثانية التي نصت على وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية للإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في المعيار المحاسبي رقم 7 من وجهة نظر افراد عينة البحث, إذ يتضح من الجدول(4) وجود تأثير معنوي لمتغير الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في المعيار المحاسبي رقم 7 ، وكانت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من المستوى المعنوي الافتراضي للدراسة (0.05)، وفسر متغير الإفصاح المحاسبي بدلالة معامل التحديد (R^2) ما نسبته (0.71 %) من الاختلافات الكلية في في المعيار المحاسبي رقم 7 في الجامعة المبحوثة، ويدعم معنويته قيمة(F) المحسوبة (71.92) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (4.35) عند درجتي حرية (1,30) ومستوى معنوية (0.05)، وأن النسبة المتبقية البالغة (0.29 %) تعود إلى متغيرات أخرى لا يمكن السيطرة عليها أو لم يتضمنها مخطط البحث، وبلغت قيمة معامل الانحدار(Beta) (0.84) وتعد قيمة معنوية بدلالة (t) المحسوبة (8.48) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.68) عند مستوى معنوية (0.05)، والتي تشير إلى أن التغير في الإفصاح المحاسبي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير ما نسبته(0.84) من المعيار المحاسبي رقم 7 في الجامعة المبحوثة، وتشير هذه النتائج قبول الفرضية الرئيسية للبحث التي نصت على وجود تأثير ذات دلالة احصائية معنوية للإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في المعيار المحاسبي رقم 7 من وجهة نظر افراد عينة الدراسة لجامعة المبحوثة.

جدول(4)

تأثير الإفصاح المحاسبي في المعيار المحاسبي رقم 7

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية	المتغير المستقل
-------------------------------------	-----------------

T		B	F		R ²	معطيات التحليل المتغير المعتمد
المجدولة	المحسوبة		المجدولة	المحسوبة		
1.68	8.48**	0.80	4.35	71.92**	0.71	المعيار المحاسبي رقم 7

n=32 **P < 0.05

**P < 0.05

$$df = 1,$$

SPSS26

نتائج بحث

المعيار المحاسبي رقم 7

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: الاستنتاجات:

1- ان الافصاح عن القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي رقم (7) يساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي لانجازات والاعمال التي تقوم بها الجامعة المبحوثة وتحديد الموصفات والميزات الخاصة المرتبطة بطبيعة اعمالها.

2- توفر القوائم المالية معلومات حول الهيكل المالي للجامعة المبحوثة وقدرة في التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية لكي يمكن التكيف مع مختلف الظروف.

3- تؤشر معطيات البحث امتلاك قادة الجامعة المبحوثة المؤشرات المعبرة عن الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية، اذ تتأثر درجة الافصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الافصاح عنها ومدى توافر المقومات للحكم على كفايتها وجودتها.

4- الاصح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي رقم (7) يوفر قدرة الجامعه المبحوثة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل وكذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وكان ذلك بنسبة اتفاق عام بلغت (94.90)، اذ تساعد قائمة التدفقات النقدية محل القائمة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عندما يحين موعد سدادها، وبما ان المعيار الدولى رقم 7 يهتم بتوفير معلومات حول التغيرات في النقدية ، فان قائمة

التدفقات النقدية المؤسسة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة باعتبارها أداة ضرورية في في عملية التقدير.

5- تشير نتائج البحث إلى تمنع الجامعة المبحوثة بالشفافية والمصداقية عن الإفصاح بالمعلومات المحاسبية وكان ذلك بنسبة اتفاق عام بلغت (98.10)، ، اذ تؤثر المعلومات التي تظهر في القوائم المالية على موقف متخذ القرار، وبما يسهم بالمساعدة في اقتراح مقياس ملائم للقوائم المالية.

ثانياً: التوصيات

على الاستنتاجات السابقة اعلاه يوصي الباحث بالاتي :

1. التقليل من الاعتماد على المعايير والقواعد المحلية في اعداد القوائم المالية للجامعات عامة والمبحوثة خاصة

2. ضرورة اعتماد الجامعة المبحوثة على معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي في اعداد القوائم المالية بغرض توفير معلومات مفيدة وكافية على وفق المتطلبات الحالية.

3. على المنظمات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي ولا سيما معياري المحاسبة (7) وقواعد الاصلاح المحاسبي عن القوائم المالية وبشفافية لتزويد مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات المفيدة بغرض ترشيد القرارات وبغرض تحسين اعداد وعرض القوائم المالية.

4. ضرورة التزام الجامعة المبحوثة بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والالتزام بها.

5. ضرورة التزام الجامعة المبحوثة بنشر قوائمها المالية بشكل سهل يساعد متخذي القرار على إجراء المقارنة بين(المعلومات) سواء بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى وفق المعايير المحاسبي (7).

6. ايلاج الجامعة المبحوثة اهتماما اكبر بأن تتصف معلوماتها المفصح عنها بالشمول والكافية تلبى احتياجات مستخدميها.
7. التركيز بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ودعم كفاءة السوق حتى تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وتجنب المخاطر.
- ### ثبات المصادر
- #### المصادر العربية
1. بنداس ، ابراهيم فطر ،2018، اثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 2، كلية العلوم الادارية ،جامعة افريقيا .
 2. التوبي، بشري حسن، الأعرجي، عقيل دخيل، الموسوي، ميثم عبد كاظم(2021)، محاسبة القوائم المالية أسس إعداد وعرض وتحليل القوائم المالية، جامعة المثنى ، دار الحلاج للطباعة والنشر ، العراق.
 3. جعارات، خاد جمال(2015)، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015،جامعة قاصدي مرباح ورقله، الجزائر.
 4. حسو ، جاسم محمد حسو ،رشيد ،وفاء مكي رشيد، 2019،دور الافصاح المحاسبي الالكتروني في تحقيق فروض نظرية الوكالة سوق العراق للأوراق المالية انموذجا - دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 121.
 5. الحناوي ،محمد صالح الحناوي،2001، اسasيات الادارة المالية ، الاسكندرية، دار الجامعة للطباعة والنشر لسنة 2001
 6. خضير ، بشري فاضل،2009، الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية دور الحكومة للشركات والياتها الداخلية ،اطروحة دكتوراه في كلية الادارة والاقتصاد .

7. الشاهين، علي عبد الله(2011)، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي وتطبيقي، مكتبة افاق للطباعة والنشر، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
8. الشرازي ،عباس مهدي الشيرازي,1990, كتاب نظرية المحاسبة, الطبعة الاولى ,دار الاوقاف في الكويت للطباعة والنشر ,دولة الكويت.
9. الصفدي، حازم خالد محمد,2015, اثر الاصحاح المحاسبي في التقارير المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية ,رسالة ماجستير ,كلية الدراسات العليا ، جامعة الاردن.
10. عبداللطيف ,شادو,2014, القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق IAS/IFRS المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة مارس, جامعة القاصدي ,كلية العلوم الاقتصادية .
11. العكر,معتز برهان جميل,2010, اثر(مستوى الاصحاح المحاسبي) في البيانات المالية المنشورة، على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني. دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال ، قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط .
12. العلول,عبدالمنعم عطا,2018, دور الاصحاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة والتمويل .
13. فرحان، ظاهر سعر,2020,الاصحاح والقياس المحاسبي للعملة الالكترونية ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الموصل ,رسالة ماجستير .
14. فضيل ، فارس فضيل ، حمزة ، ضيوفى حمزة,2001,أسباب وعوائق عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الاصحاح المحاسبي في الشركات دراسة ميدانية. مجلة جامعة قاصدي مرباح للعلوم الادارية والاقتصادية ,العدد 1 ، المجلد 2 .
15. كرجي، محمد باقر ، جبار ، ناظم شعلان,2005,الاصحاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار .كلية الادارة والاقتصاد.

16. كرجي, محمد باقر, جبار, ناظم شعلان,2005,الافصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار .كلية الادارة والاقتصاد.
17. لايقة , رولا كاسر,2007, القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار ,دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري.
18. محمد موفق عبد الحسين,2012, مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح المحاسبي في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية .جامعة بغداد .
19. مطر احمد سعد فرحان, مطر, يونس احمد عبدالله,2010, قياس الافصاح المحاسبي في الوحدات الغير هادفة للربح ,دراسة استطلاعية لعينة من الاكاديميين .
20. مطر, واخرون ,2014,التوصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح ,دار وائل للنشر ,الأردن 2014 .
21. نشوان ,اسكندر محمود,2017, دراسة وختبار العلاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية العاملة في قطاع غزة,مجلة جامعة الشارقة للعلوم الادارية والانسانية , المجلد 17 العدد 6

المصادر الأجنبية

1. Alibhai Salim, Johnstone , Chris, and other(2020),*Interpretation and Application of IFRS Standards*,John Wiley & Sons, Ltd. UK.

Internet

1. www.ifrs.org
 - IAS1 Presentation of Financial Statements,2021.
 - IAS7 Statement of Cash Flows